

محلى دستور المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٥ .

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٥

نظام الغرف التجارية المعدل

صادر بمقتضى المادة (٧) من قانون الغرف التجارية والصناعية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩

—•—•—•—

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الغرف التجارية المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعمل المادة (٨) من النظام الاصيل باضافة عبارة (او الرابعة) الى آخر الفقرة (١) منها .

١٢/٥/١٩٦٥

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية
عبد الوهاب الخالدي	عز الدين المفتي	حسام نسيه
وصفي التل		

وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	العدل	برق وبريد
عبد الزخيم الواكد	فضل الدلقموني	كامل محي الدين

وزير المواصلات	وزير	وزير
ميناء وطيران وسكك الحديدية والتعليم	الاشغال العامة	الاعمال
علي الدجاني	عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب
ذولقان الهنداوي		

وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية	وزير	وزير
الزراعة	الاتصاف الوطني	حامد الاضي
جريس جدادين		



الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٨ صفر سنة ١٣٨٥ هـ الموافق ٨ حزيران سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٤٦

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥

نظام انشاء وصيانة الطرق والمشاريع القروية



محلى دستور

نحسب الله الملك محمد بن عبد الله

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور .

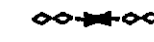
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢ .

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥

نظام انشاء وصيانة الطرق والمشاريع القروية

صادر بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور



المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام انشاء وصيانة الطرق والمشاريع القروية لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لاغراض هذا النظام :-

تعني كلمة « الوزير » وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

وتعني كلمة « الحاكم الادارى » المحافظ او المتصرف .

المادة ٣ - توزع المبالغ المخصصة في قانون الموازنة العامة لتنفقات الطرق والمشاريع القروية بقرار يصدره مجلس الوزراء .

المادة ٤ - يفوض الوزير الحكام الاداريين كلا ضمن منطقته بالاشراف على الاتفاق من المبالغ المخصصة لمنطقته بقرار مجلس الوزراء وما يجمع لهذه الغاية من اى مصدر تمويل آخر .

المادة ٥ - يجرى الصرف على الطرق والمشاريع القروية برصد المبالغ المخصصة كسلفات لكل من الحكام الاداريين لدى احد البنوك او لدى محاسب المالية في الاماكن التي لا يوجد فيها بنوك ويتم السحب منها حسب مقتضيات العمل بموجب تحاويل يوقعها الاشخاص الذين يفوضهم الحاكم الادارى بذلك حسب الترتيب التالي :-

أ - توقيعان على التحاويل التي لا تزيد قيمتها على خمسمائة دينار .

ب - ثلاثة توقيع على التحاويل التي تزيد قيمتها على خمسمائة دينار .

المادة ٦ - يقوم الحاكم الادارى بالاشراف على تنفيذ وصيانة الانشاءات المتعلقة بالطرق والمشاريع القروية تساعده في ذلك لجنة مشكلة من ممثل عن كل من وزارات الاشغال والصحة والمالية .

المادة ٧ - للحكام الاداريين ان يقوموا بتنفيذ الاعمال المتعلقة بالطرق والمشاريع القروية بطريقة او اكثر من الطرق التالية :-

أ - بطريقة العمل المباشر اى باستخدام عمال بالاجور اليومية

ب - بالمقاوله عن طريق المناقصة .

ج - بالتلزم بدون مناقصة

المادة ٨ - على الرغم مما جاء في اى نظام آخر للوزير ان يصدر التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٥/٦/٢

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة وزير المالية عز الدين المكي عبد الوهاب الحجابي
وزير الشؤون الخارجية وزير الدفاع
رئيس الوزراء وزير المالية عز الدين المكي عبد الوهاب الحجابي

وزير الصحة ووزير الشؤون وزير العدل عبد الرحيم الواكد
الاجتماعية والعمل بالوكالة كامل محي الدين
المواصلات / برق وبريد ووزير المواصلات ميناء وطيران وسكك بالوكالة فضل الدقموني

وزير الري والتمليك وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب
عبد الطيف عابدين
الاعلام ذوقان الهنداوي

وزير الداخلية للشؤون وزير الزراعة جريس حدادين
البلدية والقروية
الانشاء والتعمير بالوكالة حاتم الزعبي

هذا من الله تعالى